



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

العنف الأسري في تركيا.. معاونة لا تنتهي

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

مارس 2020

في الوقت الذي يحتفل فيه العالم باليوم العالمي للمرأة (8 مارس)، يواصل النظام التركي ارتكاب مزيد من الانتهاكات بحق المرأة التركية، حيث تستغل الحكومة التي يقودها حزب "العدالة والتنمية" أكثرية البرلمان لفرض قوانين تنتهك حقوق المرأة، كما عمل النظام التركي عقب محاولة الانقلاب في يوليو 2016 على اعتقال الآلاف من النساء، بلغ 18.000 امرأة، شملت كل فئات المجتمع. وقد أكدت التقارير الحقوقية أن كثير من هؤلاء النساء يتعرضن بصورة روتينية للتعذيب وسوء المعاملة ويصل الأمر إلى حد الاعتداء الجنسي. كما تتعرض النساء اللواتي يتحدثن عن تجاوزات الحكومة التركية للتهديد والتخويف والاضطهاد والسجن، وفي عرض مستمر لا تزال النساء المدافعات عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة من الصحفيات وغيرهن من الناشطات، يواجهن تحديات سافرة من قبل الحكومة.

وعلى الرغم من الإطار القانوني والدستوري التركي الذي من المفترض أنه يوفر الحماية للمرأة إلا أن الخطاب الإعلامي للحكومة التركية وممارسات الأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائية من النيابة العامة والقضاة، ساهمت بشكل كبير في التغاضي عن المشكلة وزيادة الجرائم ضد المرأة¹، حيث يتعرض عدد كبير من النساء التركيات لعمليات ممنهجة من الاضطهاد، وخاصة نساء الأقليات والمدافعات عن حقوق الإنسان، وبشكل عام تواجه النساء في تركيا عنفاً بمستويات مقلقة، بما في ذلك تعرضهن للقتل والضرب، بالإضافة إلى التحرش والاعتداء الجنسي والتهميش. فخلال عام 2019 تسبب العنف في مقتل أكثر من 470 امرأة²، ووفقاً لبيانات وزارة الداخلية فإن عدد النساء ضحايا العنف في تركيا ارتفع بنسبة 50 في المئة من 145 ألفاً في عام 2015، إلى نحو 220 ألفاً في عام 2018. وبحسب مؤشر المرأة والسلام والأمن لعام 2019 جاءت تركيا في المرتبة 114 في المؤشر الذي يضم 167 دولة.

الجدير بالذكر أن 89٪ من النساء اللاتي يتعرضن للعنف لم يبلغن السلطات أو يوجهن التهم على المعتدين من أفراد الأسرة ويعاني 40 في المائة من النساء في تركيا من العنف المنزلي³، ويوضح هذا تقصير السلطات في تطبيق القانون بالشكل الذي يعمل على مكافحة هذه الظاهرة، وفي هذا السياق يحاول هذا التقرير الكشف عن الإطار القانوني والدستوري للقوانين التي تجرم العنف الأسري، كما يسلط التقرير الضوء على العنف الممارس ضد المرأة سواء في إطار أسري من قبل الأزواج والشركاء وأفراد الأسرة أو مجتمعي، وبالنهاية يعرض التقرير توصيات للحكومة التركية تساهم في الحد من هذه الظاهرة.

¹ Femicide in Turkey: What's lacking is political will . Middle East Institute . December 18, 2019 . <http://bit.ly/2Us8ljK>

² 2019 Report of We Will End Femicide Platform . kadincinayetlerinidururacagiz 20.1.2020 . <http://bit.ly/3ba0r4x>

³ Turkey: Violence against women on the rise. DW News . Jan 27, 2019 . <http://bit.ly/37VRauZ>

ظاهرة العنف الأسري في تركيا.. إصلاحات شكلية

على الرغم من أن القانون التركي يحتوي على عدد من المواد التي تهدف إلى توفير نظام حماية للنساء التي يتعرضن لأذى من قبل أحد أفراد الأسرة، مع خضوع مرتكب العنف لتدابير عقابية مختلفة عند ارتكاب أعمال عنف مثل ترك المنزل ومصادرة الأسلحة التي يملكها ودفع تعويض مؤقت وحظر إزعاج الأسرة من خلال وسائل الاتصال وحظر تدمير ممتلكات أفراد الأسرة الآخرين، إلا أن القانون يحتوي على قصور لأن القانون يعالج العنف المنزلي داخل الأسرة وليس ضد المرأة ومن ثم فهو يستبعد فئات معينة من النساء مثل النساء المطلقات وغير المتزوجات وبالسبب يمثل تباطؤ رجال السلطة القضائية في إصدار أوامر الحماية المختلفة للنساء أحد الأسباب وراء انتشار معدلات العنف الأسري في تركيا⁴.

ومع ان تركيا كانت من أوائل الدول التي قامت بالتوقيع على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي المعروفة باسم اتفاقية إسطنبول والتي تلزم الدول باتخاذ مجموعة من المعايير لمكافحة العنف ضد المرأة بشكل عام والعنف الأسري بشكل خاص مع اتخاذ تدابير لحماية الضحايا ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم، كما تلزم الاتفاقية الدولية بتشريع القوانين ووضع السياسات المناسبة لتحقيق هذا الأمر⁵، إلا أن تركيا تضرب بهذه الاتفاقية عرض الحائط الأمر الذي جعل كل من النرويج واليونان يطلبوا من تركيا خلال جلسة الاستعراض الثالثة لتركيا التي انعقدت في 28 يناير 2020 بمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية إسطنبول⁶.

وعلى الرغم من تعهد الحكومة التركية مراراً وتكراراً باتخاذ إجراءات صارمة ضد العنف الأسري، لكنها تعمل باستمرار على إسكات صوت النساء، كما فعلت عندما فرقت مظاهرات خرجت في شهر ديسمبر 2019، واعتقلت متظاهرين بسبب ترديدهم لكلمات نسخة تركية من أغنية الاحتجاج التشيلية "مغتصب في طريقك"⁷. الأمر الذي يدل على أن سياسات الحكومة لمكافحة الظاهرة تتم بأسلوب شكلي دون اتخاذ خطوات عملية وفعالة.

حيث تشير الأرقام المختلفة إلى ارتفاع عدد ضحايا العنف الأسري فقد ذكرت وزارة الداخلية التركية أن ما مجموعه 1,015,337 حادث عنف ضد المرأة قد وقعت بين عامي 2014 و 2019 ، مما أدى إلى وفاة 1890 امرأة، بالإضافة إلى وفاة 94 تحت نظام الحماية⁸، ويرتبط ارتفاع ضحايا العنف الأسري في تركيا بأسباب عديدة من بينها أن جهود الحكومة للحد من الظاهرة شكلية تتعلق بإقرار سياسات وقوانين دون وجود ممارسات وجهود حقيقية على أرض الواقع للحد من الظاهرة، بالإضافة إلى التغاضي عن الخطابات المعادية للمرأة والتي تركز لمزيد من العنف الأسري ضد المرأة ، فوجود مجموعة من

⁴ COMBATING DOMESTIC VIOLENCE IN TURKEY . Göteborgs Universitet Sociologiska Institutionen 2008 . <http://bit.ly/2uaaxlv>

⁵ Feminist Çeviri: İstanbul Sözleşmesi Sorular Cevaplar . kadincinayetlerinidurduracağız 26.12.2018 . <http://bit.ly/3941jG2>

⁶ Draft report of the Working Group on the Universal Periodic Review* Human Rights Council. January 2020

⁷ Police break up Istanbul protest of violence against women . dw news . Dec 8, 2019 . <http://bit.ly/39b0hYV>

⁸ 94 women killed despite state protection in Turkey in last five years . duvarenglish . December 20 2019 . <http://bit.ly/2SG6C9N>

القوانين لحماية المرأة من العنف الأسري لا يعني حمايتها ما لم توجد ممارسات فعلية من الحكومة التركية للحد من الظاهرة فالتغيير الشكلي يجب أن يتبعه مجموعة من السياسات الفعلية للتطبيق⁹.

وفي هذا السياق تكرر المادة 29 من قانون العقوبات التركي ممارسة جرائم العنف الأسري بناء على جرائم الشرف المذكورة في المادة ذاتها، الجدير بالذكر أن كل من إسبانيا والإكوادور وكوريا والبرازيل قد قدموا إلى تركيا توصيات بضرورة إلغاء هذه المادة خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة لتركيا¹⁰، وأغلب قضايا العنف الأسري في تركيا متعلقة بجرائم الشرف كمراقبة عفة الزوجة أو الاعتراض على ملابسها، وبالسباق هناك مجموعة من الجرائم مرتبطة بثقافة المجتمع التي تكرسها الحكومة التركية من خلال الخطابات المختلفة، والتي من بينها خطاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن رفض بعض النساء للأمم المتحدة في سبيل تحقيق الاستقلال المادي والاقتصادي، الأمر الذي يشجع على ممارسة العنف الأسري ضد النساء اللائي يحققن الاستقلال الاقتصادي ويفرضن البقاء في زيجات أو علاقات مسيئة¹¹.

وعلى الصعيد ذاته، مازالت هناك ثغرات قانونية وقوانين تجعل الكثير من النساء عرضة للعنف، على سبيل المثال، كان هناك مشروع قانون يهدف إلى العفو عن مرتكب جريمة الاغتصاب إذا تزوج من ضحيته، حتى وإن كانت الضحية قاصراً. ويتناقض مشروع القانون مع جوهر مبادئ العدالة الجنائية ومبدأ سيادة القانون، إذ تجعل من الجاني قاضي نفسه فيرتكب جريمته ثم يعرض التسوية على الضحية وهي الطرف الأضعف في هذه المعادلة الجرمية الشائنة. كما يمثل إجحاف بمنظومة العدالة الجنائية وتحقيق الانصاف للناجيات ولتعارضها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. كما يخالف مشروع القانون كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

أن مشروع القانون هذا ما هو إلا تأكيد للوضع المزري الذي آلت إليه حقوق المرأة في تركيا في ظل النظام الحالي والذي ينظر إلى المرأة بنظرة دونية، وظهر ذلك جلياً من خلال تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أكثر من مناسبة بأنه لا يمكن المساواة بين الرجل والمرأة وأن هذا مخالف للفطرة البشرية، كما وصف الرئيس التركي النساء اللاتي لسن أمهات بـ "الناقصات". وكان قبلها قد حث الأمهات على إنجاب ثلاثة أطفال على الأقل، واعتبر تنظيم النسل "خيانة". الأمر الذي يدل على عقلية السياسة الحاكمة لتركيا تجاه المرأة.

⁹ Combating domestic violence against women in Turkey. The role of women's economic empowerment .HAL Id . 2017 . <http://bit.ly/2txzGWX>

¹⁰ مرجع سابق ذكره

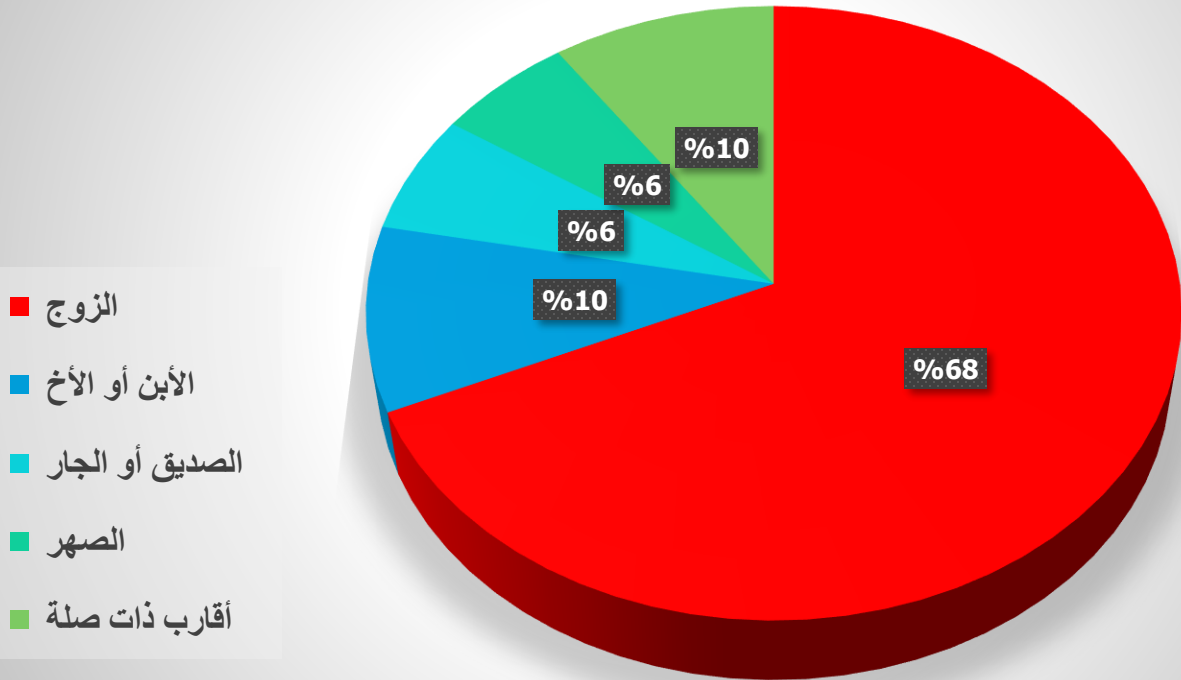
¹¹ 7 مرات تحدث أردوغان "بعجرفة ذكورية" للنساء ، سي أن أن ، 2016 ، <https://cnn.it/2vSCy1m>

كما عمل النظام الحالي على تحويل وزارة المرأة إلى وزارة للأسرة، ومن ثم لم تعد النساء محور الاهتمام بل الأسرة، وبالتالي أصبحت الانتهاكات الجسدية والجنسية جزءاً من حياة المرأة اليومية، فقد قُتل العديد من النساء على أيدي أزواجهن، وللأسف الأرقام تتضاعف كل يوم بسبب سياسات الإفلات من العقاب.

العنف الأسري في تركيا... المرأة وحدها تتحمل المعاناة

تشهد تركيا ارتفاعاً في جرائم العنف ضد المرأة، حيث تشير الإحصائيات أن نحو 40 بالمائة من النساء في تركيا تعاني من الاعتداء الجسدي؛ وتموت نحو 300 – 400 امرأة في العام جراء ذلك. وخلال عام 2019 قتلت أكثر من 470 امرأة، من بينهم 319 امرأة بسبب جرائم العنف الأسري، 218 تم قتلهم على يد الزوج أو الزوج السابق، 31 على يد الأب أو الأخ، و20 على يد الجار أو الصديق و19 على يد الصهر بينما تم تسجيل 31 حالة على يد أقارب متنوعين من بين الخال أو خالة أو بن العم¹²، كما تم وضع 364 امرأة تحت الحماية للخوف من ممارسة جرائم ضدهم¹³.

ضحايا العنف الأسري في تركيا خلال عام 2019



وقد تنوعت أساليب قتل النساء ما بين الطعن والذبح والحرق بالماء المغلي والضرب كما تعدد الأسباب ما بين اقتصادية واجتماعية، متمثلة في رفض الرجوع للزوج أو جرائم الشرف وكان في أماكن متفرقة من تركيا ومن بين النساء الذين تم قتلهم

¹² Report of We Will End Femicide Platform 2019 مرجع سابق ذكره

¹³ جمعية حقوقية..مقتل أزيد من 470 امرأة بتركيا سنة 2019 نتيجة العنف الأسري ، دار ، يناير 2020 ، <http://bit.ly/2Urg6Gj>

خلال عام 2019 "قدرية إيجيم" والتي تم قتلها على يد زوجها أوزجور يلماز في منطقة أيوب ببلدية إسطنبول خلال شهر نوفمبر الماضي واعترف الزوج بارتكاب الجريمة¹⁴.

وخلال شهر أغسطس 2019 قتلت 49 امرأة في تركيا نتيجة العنف الأسري من بين هذه الحالات "أمينة بولوت" والتي انتشر لها فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي يوضح عملية القتل على يد زوجها السابق أمام ابنتها البالغة من العمر 10 أعوام والتي كانت تردد "رجاء لا تموتي يا أمي" بينما قالت إمين بولوت قبل أن تموت "لا أريد أن أموت" وقد تم قطع عنقها بالسكين، مما يوضح عنف الجريمة التي تم ارتكابها، وفي نفس الشهر قُتلت "بوركو أوزدمير" بمسدس في كوتاهيا على يد والد زوجها، وقُتلت "دودو جيفريك" البالغة من العمر 32 عامًا على يد الرجل الذي تزوجته بمسدس في منزلها، وبالشهر ذاته قُتلت "كاير أتاماز" أم لثلاثة أطفال على يد زوجها السابق وتم قتل "ميرفي كول" على يد ابن عمها بسبب جريمة متعلقة بالشرف وبالسياق تعرضت نساء أخريات للضرب والسحل من قبل الأزواج¹⁵، وفي هذا الإطار قُتلت "جولسرين يلماز" 32 عامًا بطعنها 14 مرة على يد حلي يلماز زوجها السابق بعد الطلاق منه.

وفي يناير 2020 تم قتل 22 امرأة بسبب جرائم متعلقة بالعنف الأسري وكانت الأسباب ما بين الرغبة في الطلاق أو جرائم الشرف أو قرارات لها علاقة بالاستقلال في الحياة وجاء تصنيف الجرائم كالتالي 5 على يد الزوج و 5 على يد الابن و 3 على يد الأب و 2 على يد الزوج السابق وباقي الحالات كانت لأقرباء آخرين وتنوعت حالات القتل ما بين أدوات التقطيع وطلق ناري والغرق والحرق، ومن بين هذه الحالات "غولدا كانكيل" البالغة من العمر 19 عامًا والتي تم طعنها حتى الموت على يد زوجها السابق ظافر بيليفان، بينما فقدت أليف كيسلر 30 عامًا، التي تعيش في سامسون القدرة على الرؤية نتيجة الاعتداء عليها من زوجها محمد أكليسر¹⁶.

وكان المجلس الأوروبي حذر في تقرير سابق الحكومة التركية من ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة، وطالب باتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الأكثر فاعلية. وقال تقرير المجلس الأوروبي إن "27 بالمئة من النساء التركيات يتعرضن للمراقبة والتتبع والتحرش الجنسي مرة واحدة على الأقل على مدار حياتهن". وقد وجدت نساء تركيات في مواقع التواصل الاجتماعي نافذة لكسر الخطوط الحمراء والحديث عمًا يواجهنه من أوقات عصيبة في حياتهن، وما يتعرضن له من انتهاكات جنسية وأسرية، علهن يجدن المساعدة، بعد أن عجزت القوانين عن حمايتهن.

حيث كتبت شابة تدعى ديرا (22 عاما)، تعيش في إقليم بورصة بشمال تركيا، على تويتر تقول إن رجلا اسمه هارون دينيز هجم عليها بقارورة وقام باغتصابها. وقالت "يجب أن يشعر هذا الرجل الذي اغتصبني بالخزي والعار، وليس أنا، بل أشعر وكأنني أنا من شعر بالعار حين تقدمت ضده بشكوى". وواصلت ديرا حديثها مستهجنة "لقد مثل هذا الرجل أمام

¹⁴ مقتل 400 امرأة بسبب العنف الأسري في تركيا.. وارتفاع نسبة الاعتداءات الجنسية لـ 37% ، صوت الأمة ، أكتوبر 2019 <http://bit.ly/2S4cAAJ>

¹⁵ 2019 August Report of We Will End Femicide Platform . kadincinayetlerinidurduracagiz10.9.2019 <http://bit.ly/381Cj2b> . <http://bit.ly/381Cj2b>

¹⁶ Kadın Cinayetlerini Durduracağız Platformu Ocak 2020 Raporu . kadincinayetlerinidurduracagiz 3.2.2020 . <http://bit.ly/2vQFcod>

المحكمة، لكن لم يتم اعتقاله... كيف سمحوا له بالذهاب بحرية؟ لقد تعرض الشاهد في قضيتي للاعتداء بالضرب وتمت مضايقتي في الشارع وحتى مساومتي بالأموال من أجل التنازل عن القضية. لا أدري كيف سمحت له الشرطة بالذهاب هكذا بكل حرية؟".

ونشرت دييرا صورا لرسائل تلقتها من قبيل "أتمنى لو أنني قتلتك في تلك الليلة، يا ليتني أحرقت جسدك، أيتها الفاجرة، لقد حطمت حياتي". وهناك رسالة أخرى تقول "لا يمكن أن أنسى ذلك الألم وكيف توصلت لي مثل الكلبة." وأكدت دييرا التي تدرس لتصبح معلمة، أنها تتناول المهذئات بناء على نصائح طبية لكي يتسنى لها مواصلة حياتها، وتساءلت عن سر عدم تطبيق قانون "منع العنف ضد النساء." وبعد انتشار تغريدات دييرا، تواصلت معها إدارة الأسرة والسياسات الاجتماعية في إقليم بورصة، ومن ثم اعتقل المشتبه به. لكن سرعان ما أطلق سراح الرجل بعد أن أدلى بشهادته، ومن ثم استمر في تهديداته لها، وفقا لما تقوله دييرا، التي تقدمت بشكوى أخرى. واعتقل الرجل مجددا، لكنه - مرة أخرى - حصل على عفو¹⁷.

التوصيات

بناء على ما سبق، توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، بما يلي:

- إلى الحكومة التركية ضرورة مساءلة مرتكبي العنف ضد المرأة، بما في ذلك ما يسمى بجرائم الشرف والعنف المنزلي.
- إلى المؤسسات التشريعية التركية إعادة النظر في المادة 29 من قانون العقوبات التركي التي تسمح بممارسة جرائم العنف الأسري بناء على جرائم الشرف المذكورة في المادة ذاتها.
- إلى الحكومة التركية ضرورة تفعيل مواد اتفاقية إسطنبول ومواد القانون 6284 الخاصة بحماية الأسرة وذلك لتفادي جرائم العنف الأسري والحد منها.
- ضرورة إعادة النظر في خطابات المسؤولين الأتراك المختلفة والتي تتضمن بعض الإيحاءات التي تركز لثقافة العنف الأسري بالعقل الجامع الشعبي التركي بصورة غير إرادية.
- إلى رجال القضاء التركي سرعة اتخاذ الإجراءات المتنوعة التي توفر الحماية لضحايا العنف الأسري وتحافظ على حياتهم، وعدم التباطؤ بها.
- إلى البرلمان التركي ضرورة رفض مشروع القانون الذي يسمح للمغتصب الإفلات من العقاب، لأن هذا القانون في حال إقراره يساعد على العنف ضد الأطفال ويسهل عمليات الاستغلال الجنسي.

¹⁷ التركيات مواطنات من الدرجة الثانية، أحوال تركيا، 6 يناير 2020.